

## سفينة أردوغان تترنح فوق رمال السياسة التركية المتحركة

انشقاقات في الحزب الحاكم ومآزق اقتصادي وأزمات خارجية تعيد رسم المشهد السياسي



الوضع يخرج عن السيطرة

## أنقرة تدفع اللاجئين السوريين نحو مصير مجهول في بلدهم

وثيقة قيل له إن الهدف منها منحه إقامة في إسطنبول لكنهم "كذبوا علينا (...)" ففي صباح اليوم التالي وضعونا في حافلات وأرسلونا إلى سوريا".

واعترفت هيومن رايتس ووتش أن تركيا "تدعي مساعدة السوريين على العودة الطوعية إلى بلادهم، إلا أن تهديدهم بالسجن حتى يوافقوا، وإجبارهم على التوقيع على وثائق، ورميهم في منطقة حرب، ليس أمرا طوعا أو قانونا".

ويقول مدير العلاقات العامة والإعلام في معبر باب الهوى مازن علوش إن "السلطات التركية ترحل بشكل يومي السوريين المخالفين"، وغالبيتهم ممن دخلوا تركيا بطرق غير شرعية.

ويشير إلى ترحيل تركيا 4400 شخص على الأقل خلال نحو ثلاثة أسابيع من الشهر الحالي مقابل 4300 في يونيو، وأثارت هذه الإجراءات انتقادات واسعة في صفوف اللاجئين السوريين في تركيا، التي تقدم دعما للفصائل المعارضة. وتتخذ أربن مكونات المعارضة السورية من إسطنبول مقرا لها.

على الجهة السورية من معبر باب الهوى، يسجل أحد الموظفين على كمبيوتر المعلومات الشخصية الخاصة بلؤي محمد (23 عاما)، الذي وجد نفسه مجبرا على العودة إلى سوريا بعد أربع سنوات من الفرار منها.

ويروي لؤي كيف اقتادته الشرطة من مستشفى اصطحب إليه صديقه المصاب بجروح جراء شجاره مع شبان أتراك في مدينة أنطاكية.

ويقول الشاب الذي كان يعمل في مطعم "نقلوني إلى المخفر، وقالوا إنني ساكون شاهدا على الحادثة"، إلا أنه بعد ساعات وجد نفسه في سجن يضم نحو 350 شخصا من جنسيات مختلفة، من بينهم أفغان وسوريون.

ويشرح "عند منتصف الليل رحلونا، ووصلنا صباحا إلى باب الهوى". لا يعلم لؤي، المنحدر من مدينة منبج الواقعة تحت سيطرة مجلس محلي منضو في صفوف قوات سوريا الديمقراطية، ماذا يبغى له المستقبل.

ويقول "سأذهب إلى منبج، وأبحث عن عمل فيها". ويضيف الشاب الذي ترك شقيقه في تركيا "عائلتي ليست هنا، أنا غائب عن سوريا منذ أربع سنوات، ولا أعلم كيف سابدأ حياتي فيها من جديد".

قوات النظام، خوفا من سوقهم إلى الخدمة العسكرية الإلزامية أو تعرضهم لاعتقالات عشوائية تنفذها خصوصا في المعامل السابقة للفصائل المعارضة.

ومن بين ملايين اللاجئين إلى الخارج يقطن نحو 3.5 مليون في تركيا وحدها، وفق تقديرات الأمم المتحدة، وأوقفت السلطات التركية خلال أسبوعين في إسطنبول ستة آلاف شخص بينهم سوريون، وفق ما أعلنت وزارة الداخلية.

وتقول منظمات غير حكومية سورية إنه جرى توقيف أكثر من 600 سوري، أغلبهم يحملون بطاقات حماية مؤقتة صادرة عن محافظات أخرى. وبدلا من نقلهم إلى المحافظات المعنية، ركلتهم السلطات التركية إلى سوريا.

**تركيا رحلت 4400 سوري على الأقل خلال نحو ثلاثة أسابيع من الشهر الحالي مقابل 4300 في يونيو**

وأعربت منظمات عن قلقها إزاء معلومات عن إجبار اللاجئين على توقيع وثائق موافقة على العودة باللفة التركية.

ويؤكد محمد أنه حاول مرارا الحصول على بطاقة حماية مؤقتة في إسطنبول لكنه لم يتمكن من ذلك مع توقف السلطات عن منحها. ويشرح أنه بعد توقيفه طلب منه أن يصرح على



لاجئون سوريون يتممون إجراءات عبور معبر باب الهوى الحدودي في شمال غرب سوريا، في طابور طويل ومعالم الارتباك على وجوههم

دهش - ينتظر الشاب محمد حسن عند معبر باب الهوى الحدودي في شمال غرب سوريا، في طابور طويل وملاحم الارتباك تظهر على وجهه، بعدما ركلته تركيا بشكل مفاجئ ليجد نفسه في منطقة تمرقها الحرب بعد سنوات على فراره من بلده.

وعلى غرار العشرات من السوريين، عاد هذا الشاب مرغما إلى بلده، بعد توقيفه في إسطنبول، في إطار حملة أطلقتها السلطات التركية مؤخرا ضد المهاجرين غير الشرعيين في المدينة، ومن بينهم السوريون.

ويقول محمد المنحدر من مدينة حلب (شمال)، ثانياً أهم المدن السورية، "هذه أول مرة أعود فيها إلى سوريا منذ أن غادرتها، بعدما ركلتني السلطات التركية". ويضيف "منذ سبع سنوات وأنا خارج سوريا ولا أعلم شيئا عنها، الآن علي أن أبدأ حياتي من جديد فيها".

وأوقفت قوات الأمن التركية محمد نحو عشرة أيام لعدم حيازته بطاقة حماية مؤقتة من مدينة إسطنبول، قبل أن تركله إلى محافظة إدلب، الواقعة تحت سيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة النصرة سابقا)، وتعرض منذ أشهر لتصيد من قوات النظام وروسيا.

ويوضح الشاب بحسرة "أهلي في حلب، ولا أستطيع أن أذهب إليهم"، بعدما باتت المدينة بأكملها منذ نهاية عام 2016 تحت سيطرة قوات النظام. ويضيف "سأبقى عند أقربائي، ولن أعود إلى تركيا بعد الظلم الذي رايته".

ويخشى اللاجئين السوريون العودة إلى مناطق باتت تحت سيطرة الحكومة السورية، لكن المشهد التركي المحقق يشي بان أي خطوة استبدادية جديدة يمكن أن تؤدي إلى زعزعة استقرار البلاد مع انتشار الاحتجاجات وحتى العنف.

في الوقت نفسه، لن يرحب عدد كبير من حلفاء تركيا في الغرب بمثل هذه المحاولات لتعزيز قوة حزب العدالة والتنمية، وسيزيد ذلك من حدة الصدام مع الاتحاد الأوروبي الذي تشهد علاقاته توترا مع أنقرة، ومع الولايات المتحدة المستاءة من قرار تركيا التي تسلمت منظومة الصواريخ الروسية أس 400.

في هذه الأثناء لن يعالج أي تحرك مؤسسي السبب الأساسي للذين يجعلان من تمرد حزب العدالة والتنمية تهديدا لحكم أردوغان، الاقتصاد الضعيف وشخصية أردوغان نفسها، وهما عاملان لا يمكن لحزب العدالة والتنمية السيطرة عليهما.

يشهد الاقتصاد التركي اليوم مرحلة من الركود في وقت تبحث فيه الولايات المتحدة وأوروبا كيفية فرض عقوبات على أنقرة، كما تشكل الحدود المضطربة التي تفصل جنوب تركيا عن سوريا والعراق مشاكل لعلاقات أنقرة مع كل من روسيا وسوريا وإيران والولايات المتحدة. والآن، يواجه أردوغان نكسة جديدة حيث بدأت الشخصيات البارزة الموالية لحزب العدالة والتنمية تقفز من ظهر سفينة الرئيس الغارقة.

● أنقرة - تشهد السياسة التركية تغيرا في مشهدها، وبدأ اليقين بتواصل حكم حزب العدالة والتنمية في المستقبل دون منافس يثلاثي بسرعة. ويهدد احتمال تمرد أهم شخصيات حزب العدالة والتنمية بتحويل الساحة السياسية التركية إلى رمال متحركة تفرق رئيس البلاد.

لكن، لن يعترف حزب العدالة والتنمية بهزيمته دون أن يقاتل إلى النهاية. وفي كفاحه للحفاظ على هيمنته، سيضع الاقتصاد التركي والعلاقات مع حلفائه وسيادة القانون على المحك.

ويقول خبراء في مركز ستراتفور للدراسات الأمنية والإستراتيجية إنه "حتى مع حيله ومكائده، أصبح حكم تركيا مهمة شاقة بالنسبة إلى الرئيس رجب طيب أردوغان".

ويذهب مختصون بالشأن التركي في السياق ذاته مشيرين إلى أن متابعة رحلة نشوء وارتقاء حكم أردوغان، وحزبه العدالة والتنمية، تكشف أن الوضع الراهن الذي يمران به أمر طبيعي.

حزب العدالة والتنمية صعد في سنة 2002 على أنقاض ما تسببت فيه الحكومات التي جاءت على ظهر الدبابية في تركيا منذ نهاية حكم كمال أتاتورك، يوم وصل إلى المرحلة نفسها من التسلسل وبدأت سياساته تتسبب في أزمات اقتصادية يصاحبها خلق للحريات وعزلة دولية.

وبدأت مرحلة الانهيار أساسا عندما بدأ الناخبون في مدن البلاد الكبرى يشعرون أن حزب العدالة والتنمية أصبح يفرض حكما استبداديا تحت غطاء حزب الشعب الجمهوري القومي المتشدد.

## تشققات في هيكل الحزب

لم تعد آفاق حزب العدالة والتنمية مشرقة كما كانت، وخاصة تلك المتعلقة بهيمنته على البرلمان. ويوضح خبراء ستراتفور ذلك مشيرين إلى أنه على مدار سنوات استفاد الحزب من اقتصاد مزدهر، ومعارضة غير منضمة، وجاذبية شخصية أردوغان وحلفائه الأيديولوجيين والسياسيين الذين حولوا الحزب إلى طرف مسيطر في تركيا.

لكن، مع انتخابات يونيو 2018، لم تعد الأمور كما كانت بالنسبة لحزب العدالة والتنمية. فعلى الرغم من انتصار أردوغان، لمحت عدة نكسات إلى وجود صراع في ألبته السياسية. لم تعد الآلية السياسية التي يتبعها بعد الهزائم المفاجئة التي تكبدها في الانتخابات الأخيرة التي شهدتها أنقرة وإسطنبول خلال السنة الحالية فعالة كما كانت من قبل.

فشل حزب العدالة والتنمية في تحقيق أغلبية برلمانية، حيث حصل على 295 مقعدا فقط في البرلمان الذي يجمع 600. واليوم، لم يعد الحزب قادرا سوى على تمرير البرانيات أو التشريعات بفضل تحالفه مع حزب الحركة القومية اليميني المتطرف الذي يمنحه الأغلبية الحاكمة.

في ظل هذا الارتباك، تلقى حزب العدالة والتنمية ضربة من أعضائه السابقين، مثل وزير الاقتصاد التركي السابق علي باباجان والرئيس السابق عبدالله غول ورئيس الوزراء السابق أحمد داود أوغلو، الذين بدا ولأهم للكتلة الحزبية التي ساعدوا

بإعادة تشكيلها. وعرقلة قرارات الرئيس والدعوة إلى انتخابات مبكرة بأغلبية بسيطة تصل إلى نسبة 60 بالمائة، إذ تمنح الرئاسة سلطة أكبر لحزب العدالة والتنمية إلا أنها لا تستطيع حيازة جميع الامتيازات. لمواجهة ذلك، سيعد أردوغان النظر في خطته، فقد واجه المشاكل

بعد هذا السيناريو أكثر احتمالا نظرا إلى فرض الدستور التركي ضوابط على الصلاحيات الرئاسية على الرغم من إعطاء "الإصلاحات الأخيرة" نفوذا أكبر لأردوغان مقارنة سابقيه.

على سبيل المثال، يتعين تفعيل ميزانية ما وافقة الأغلبية في البرلمان. وعلى الرغم من قدرة أردوغان على تجاهل الهيئة التشريعية لإعادة فرض ميزانيات سابقة، تحذ القوي على سلطته قدرته على فرض إرادته على بقية اقتصاد البلاد. كما يمكن للبرلمان منع الإعلان الرئاسي للطوارئ، وعرقلة قرارات الرئيس والدعوة إلى انتخابات مبكرة بأغلبية بسيطة تصل إلى نسبة 60 بالمائة، إذ تمنح الرئاسة سلطة أكبر لحزب العدالة والتنمية إلا أنها لا تستطيع حيازة جميع الامتيازات. لمواجهة ذلك، سيعد أردوغان النظر في خطته، فقد واجه المشاكل

